المحور الثاني:

الهياكل التنظيمية والإدارية لبورصة الجزائر

تُعَدُّ بورصة الجزائر مؤسسة مالية حديثة تهدف إلى تعزيز النشاط الاقتصادي وتوفير إطار تنظيمي لتمويل الشركات وتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة، مما يجعلها مرآة للاقتصاد الوطني. ركّز المشرع الجزائري على وضع إطار قانوني منظم لها عبر المرسوم التشريعي 93-10 المعدل بالقانون 03-04، الذي نص على إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة لحماية المستثمرين وضمان الشفافية، وتكليف شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بإدارة السوق، مع فرض نظام إيداع مركزي للسندات يديره المؤتمن المركزي. كما تم تنظيم دور الوسطاء بصفتهم عنصرًا أساسيًا في السوق.

يهدف هذا المحور إلى استعراض المكونات الرئيسية لهيكل بورصة الجزائر، بما في ذلك الجهات الإدارية والرقابية والأنظمة التقنية والفاعلين الرئيسيين، ودور كل منها في تحقيق أهداف البورصة وتعزيز جاذبيتها للمستثمرين المحليين والدوليين لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

أولا لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة:(COSOB)

لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) هي سلطة ضبط مستقلة ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، أنشئت بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 لسنة 1993. تتولى تنظيم السوق المالي الجزائري ومراقبته، بهدف إرساء إطار قانوني ومؤسساتي لسوق رؤوس الأموال. تتكون اللجنة من رئيس وستة أعضاء يعينون لفترة أربع سنوات بقرارات تنفيذية، مع تجديد نصف الأعضاء كل سنتين.

تمويل اللجنة يعتمد بشكل أساسي على أتاوى عن خدماتها، مثل إصدار التأشيرات واعتماد الوسطاء وهيئات التوظيف الجماعي، إضافة إلى إعانات تسيير من ميزانية الدولة، مما قد يؤثر على استقلالها المالي.

مهامها تشمل حماية المستثمرين من خلال ضمان شفافية سوق القيم المنقولة، إصدار التأشيرات على المذكرات الإعلامية، ومراقبة الوسطاء وشركة تسيير البورصة لضمان نزاهة السوق وشفافيتها وفق القواعد التشريعية والتنظيمية لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) تضطلع بتنظيم سوق القيم المنقولة من خلال ضبط مؤسسات السوق مثل بورصة الجزائر والمؤتمن المركزي على السندات، وتنظيم المهنين كوسطاء البورصة، حاملي الحسابات، وهيئات التوظيف الجماعي، إلى جانب مراقبة المنتجات المالية والمعاملات.

- **صلاحيات اللجنة تشمل:**

أ. **الوظيفة القانونية:** إعداد أنظمة مهنية وقواعد تتعلق بإصدار الأوراق المالية، وتسيير البورصة، والتداول. تخضع هذه الأنظمة لموافقة وزير المالية.

ب. **الوظيفة التنظيمية:** منح التأشيرات على المذكرات الإعلامية للشركات، اعتماد الوسطاء، تأهيل المؤسسات المالية، وتسجيل الرعاة والمتداولين، مع ضمان كفاية المعلومات للمستثمرين.

ت. **وظيفة الرقابة:** ضمان نزاهة السوق عبر مراقبة التزام الفاعلين بالقوانين، تصحيح المخالفات، وإجراء التحقيقات لضمان شفافية العمليات.

ث. **السلطة التأديبية والتحكيمية:** تتضمن غرفة مختصة يرأسها رئيس اللجنة وتضم أعضاء منتخبين وقاضيين تعيّنهم وزارة العدل.

التأديب: تختص بمعالجة مخالفات الوسطاء واللوائح التشريعية، ويمكنها فرض عقوبات تتراوح بين الإنذار، التوبيخ، حظر النشاط، سحب الاعتماد، أو غرامات مالية.

التحكيم: تختص بالنظر في النزاعات التقنية المتعلقة بتأويل قوانين وأنظمة البورصة، بشرط أن يكون أحد أطراف النزاع وسيطاً في عمليات البورصة.

ج. **التعاون الدولي:**

- عضو في المنظمة الدولية للجان القيم (IOSCO) لتحسين الشفافية والكفاءة في الأسواق المالية.
- عضو في شراكة منظمات الأسواق المالية لدول المتوسط (PMRVM) لتعزيز التعاون بين الهيئات المالية المتوسطية.
- عضو في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA) لتنسيق التشريعات وتطوير التعاون التقني بين الدول العربية.
- عضو في المعهد الفرانكفوني للضبط المالي (IFREFI) لتعزيز التدريب والتعاون الفني بين الهيئات الفرانكفونية.
- المجلس العلمي:
- أنشئ عام 2013 لإعلام اللجنة ووزارة المالية بالتطورات الأكاديمية، واقتراح الابتكارات وتنظيم أنشطة بحثية. يضم خبراء وأساتذة جامعيين محليين ودوليين لدعم تحديث القوانين والأنظمة المتعلقة بتطوير الأسواق المالية.

ثانيا شركة تسيير بورصة القيم المنقولة(SGBV)

تعد شركة تسيير بورصة القيم المنقولة، التي تأسست في 25 ماي 1997، الجهاز الثاني في هيكل البورصة الجزائرية. مهمتها الأساسية هي التسيير المادي لبورصة القيم وتسهيل المعاملات المتعلقة بالقيم المنقولة. تأسست الشركة كشركة ذات أسهم برأس مال قدره 48,520,000 دينار جزائري، وتهدف إلى تنظيم وتنفيذ العمليات في السوق المالية وفقًا للقوانين المعمول بها.

المؤسسون والمساهمون: تأسست الشركة من قبل مجموعة من البنوك والشركات الوطنية مثل بنك التنمية المحلية (BDL)، البنك الخارجي الجزائري(BEA) ، بالإضافة إلى شركات تأمين مثل الشركة الجزائرية للتأمين (CAAR)والبنك الخاص "يونيون بنك(UB) "، والبنك الإسلامي مثل البركة بنك.(Al Baraka)

مهام الشركة: تشمل مهام شركة تسيير بورصة القيم المنقولة عدة وظائف حيوية لضمان فعالية السوق وشفافيته، مثل:

- تنظيم عمليات الإدراج في البورصة.
- إدارة حصص التداول وضمان كفاءة نظام التسعير.
- تنظيم عمليات المقاصة للمعاملات.
- نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات لضمان الشفافية.
- إصدار النشرة الرسمية للتسعيرة.

تتم هذه المهام تحت إشراف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) لضمان نزاهة السوق وحماية النظام المالي.

1. أجهزة شركة تسيير بورصة القيم المنقولة

تم تقسيم السلطات الإدارية لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة إلى عدة هيئات رئيسية تشمل: مجلس الإدارة، لجنة التداول، جمعيات المساهمين، ومراقب الحسابات.

أ. **مجلس الإدارة:** يتكون من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس الذين يُنتخبون من بين الأعضاء، مع ضرورة موافقة وزير المالية بعد أخذ رأي لجنة تنظيم عمليات البورصة. يتولى المجلس تسيير أمور الشركة وفقًا لأحكام القانون، ويسهم في تحقيق الأهداف المسندة إليها. كما يقوم المجلس بتعيين لجنة التداول.

ب. **لجنة التداول:** هي هيئة إدارية تُعين من قبل مجلس الإدارة وتعمل على إدارة حصص التداول في البورصة. تشمل اللجنة أعضاء من الوسطاء في البورصة وأعضاء من الشركة، وتقوم بتوجيه ومراقبة سلوك المتداولين. يجوز لمراقب لجنة تنظيم عمليات البورصة المشاركة في اجتماعات اللجنة كمراقب.

2. جمعيات المساهمين: تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

- **الجمعية العامة التأسيسية:** تنعقد بعد الاكتتاب وتأسيس الشركة، وتقوم بتحديد القانون الأساسي وتعيين المدير العام.
- **الجمعية العامة العادية:** تنعقد مرة واحدة على الأقل سنويًا لفحص الحسابات وتعيين أعضاء مجلس الإدارة، وتوزيع الأرباح.
- **الجمعية العامة غير العادية:** تختص بتعديل القانون الأساسي وزيادة أو تخفيض رأس المال وحل الشركة.

مندوب الحسابات: هو هيئة رقابية مختصة بمراجعة حسابات الشركة وضمان مطابقتها للأنظمة والقوانين. يتم تعيينه من قبل الجمعية العامة ويقوم بفحص الحسابات السنوية وتقديم تقرير حول صحتها وانتظامها، كما يحتفظ بسجلات الشركة لمدة 10 سنوات.

تسهم هذه الهيئات في تنظيم وتسيير بورصة القيم المنقولة وضمان الشفافية والنزاهة في العمليات.

ثالثا المؤتمن المركزي على السندات "الجزائر للتسوية"

تم تأسيس المؤتمن المركزي على السندات في الجزائر بموجب القانون 03-04 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93-10، ويهدف إلى تسوية العمليات المنجزة في البورصة وضمان تسليم ودفع حقوق القيم المنقولة المتداولة. كان هذا الدور في السابق منوطًا بشركة تسيير بورصة القيم المنقولة. يُعتبر المؤتمن المركزي جهازًا مختصًا ومهمًا في تعزيز الثقة في السوق المالية، من خلال تسوية العمليات بشكل سريع وموثوق، مما يشجع على الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

1. **تأسيس المؤتمن المركزي على السندات:**

تم تأسيس المؤتمن المركزي كشركة ذات أسهم تحت اسم "الجزائر للتسوية"، مع تحديد رأس المال والمساهمين بنص القانون. على الرغم من أن تأسيسه يتبع إجراءات تأسيس شركة أسهم، إلا أنه يخضع لإجراءات خاصة، مثل موافقة وزير المالية وتدخل لجنة تنظيم البورصة. يتألف المساهمون في المؤتمن المركزي من بنوك ووسطاء بورصة، وكذلك شركات تصدر السندات مثل مجمع "صيدال" ومؤسسة التسيير الفندقي.

2. **مهام المؤتمن المركزي على السندات:**

تتمثل المهام الأساسية للمؤتمن المركزي في تسوية العمليات في السوق المالية، بما في ذلك فتح وإدارة حسابات السندات، تجميع وحفظ السندات، تنفيذ العمليات المقررة من الشركات المصدرة، والترقيم القانوني للسندات. كما ينشر المؤتمن المركزي معلومات حول السوق ويعمل على تسريع حركة الأوراق المالية، مما يعزز السيولة في السوق ويشجع الاستثمار الأجنبي.

- **منخرطو المؤتمن المركزي على السندات:** يمكن أن ينخرط في المؤتمن المركزي على السندات البنوك، المؤسسات المالية، الوسطاء في البورصة، الشركات المصدرة للسندات، والمؤسسات الأجنبية التي تشبه في نشاطها المؤسسات المحلية. كما يمكن للمؤسسات الأخرى من القطاعين المحلي والأجنبي الانخراط في المؤتمن المركزي إذا كانت أنشطتها مشابهة لتلك التي تمارسها الهيئات المنخرطة.
- **السندات المقبولة في عمليات المؤتمن المركزي:** يقبل المؤتمن المركزي مجموعة متنوعة من السندات في عملياته، مثل القيم المنقولة المسعرة وغير المسعرة في البورصة، سندات الخزينة العامة، السندات القابلة للتداول، حصص أو أسهم هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، والسندات المصدرة بموجب قوانين أجنبية